

واشنطن. وقد تضمنت المعاهدة مفهوماً للسلام والعلاقات الطبيعية نصت عليه المادة الثالثة من الفقرة الثالثة منها والتي تضمنت اتفاق الطرفين - مصر وإسرائيل - على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما، ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية إنتقال الأفراد والسلع. ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (المرفق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل إلى إقامة هذه العلاقات. وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة. لقد انتقلت الصيغة الإسرائيلية إلى المعاهدة فيما يتعلق بالأمور التالية: ١ - عناصر العلاقات الطبيعية والنص عليها؛ ٢ - ربط أحكام المعاهدة بالتقدم في إجراءات بناء العلاقات الطبيعية؛ ٣ - إقرار بروتوكول خاص يعالج تفصيلات إقامة العلاقات الطبيعية.

وقد تضمن الملحق الثالث للمعاهدة، بروتوكولاً تفصيلياً بشأن العلاقات بين الطرفين من ثمان مواد تنظم جميعها الأحكام العامة لتنفيذ الفقرة ٢ من المادة الثالثة للمعاهدة. وحددت هذه المواد فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر بين الإنسحاب الإسرائيلي المبني إلى العريش / رأس محمد لكي يدخل الطرفان في مفاوضات من أجل تطبيع العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والنقل والمواصلات. كما تضمنت ملاحق المعاهدة أيضاً ملحقاً عبارة عن «مخضر متفق عليه وموقع من الرؤساء» جاء به أن العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين الطرفين سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بطلبات لشراء البترول المصري الأصيل.

وهكذا تكون المعاهدة المصرية - الإسرائيلية قد رسمت الخريطة العامة لتطبيع العلاقات بين الدولتين من كل النواحي بحيث أصبح التطبيع في نهاية الأمر:

- ١ - مرتبطاً بإجراءات الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء، بحيث يبدأ وما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة في سيناء شرق العريش / رأس محمد.
- ٢ - متسعاً ليشمل كافة مجالات العلاقات تقريباً من التجارة والنقل إلى الثقافة.
- ٣ - عملية متكاملة إلى تحقيق مبادئ عامة مثل التنمية والرخاء والتعاون المتبادل.

على أن بناء العلاقات الطبيعية لم ينتظر طويلاً بعد إنتهاء الإنسحاب الإسرائيلي المرحلي إلى خط العريش / رأس محمد، وإنما بدأ ميكراً في أعقاب الإنسحاب الإسرائيلي دون انتظار لفترة الشهور الستة التي حددتها المعاهدة للبدء في مفاوضات التطبيع.